



TRENDS GLOBAL
تريندز جلوبال

رؤى

فرانكوفونية

Visions Francophones

العدد 15



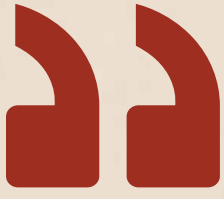
FRANCE VIRTUAL OFFICE

رؤى فرانكوفونية

يُعنى التقرير بتقديم أهم الأفكار والرؤى، التي تناولتها المجلات والدوريات الأكاديمية أو الثقافية والإذاعات الرصينة الفرنسية، لما لهما من مكانة خاصة كمنصتين ورافدين أساسيين للرؤى الفرنكوفونية المعاصرة.

تهدف المجلة إلى نقل هذه الرؤى والمناقشات العلمية والبحثية إلى القارئ العربي، لتكون جسراً يربط بين العالمين، ويُبرز أهم ما يشغل المجتمع العلمي والبحثي في فرنسا. كما تسعى إلى إلقاء الضوء على كيفية الاستفادة من هذه الأفكار وإثراء النقاش العلمي والثقافي في العالم العربي.





مقدمة

يأتي العدد الخامس عشر من «رؤى فرانكوفونية» في لحظة تاريخية تتسم بتآكل متسارع لثقة المجتمعات الغربية في سردياتها التأسيسية، وبتفكك متزايد للحدود الفاصلة المتخيلة بين «الداخل الديمقراطي» و«الخارج الاستبدادي»، فلا يكتفي هذا العدد بتقديم ملخصات لحلقات بودكاست جيوسياسي أو ملف فلسفي، بل يبني تحليلًا مترابطًا يضع ثلاث ظواهر مركزية في حوار مباشر معًا، وهي: انتصار الخطابات المعادية للديمقراطية، وظاهرة «الدول الشبحية» في النظام الدولي، وأزمة الاختلاف العقلاني داخل المجال العام. هذه الظواهر، رغم اختلاف مستوياتها الظاهرة (ثقافي-إعلامي، قانوني-جيوسياسي، فلسفي-اجتماعي)، تشترك في سؤال واحد عميق وهو كيف يُعاد إنتاج الشرعية عندما تفقد السرديات المشتركة قدرتها على منح المعنى؟

الإطار النظري الذي يربط مواد العدد يقوم على رفض الفصل التقليدي بين حقول التحليل. فكما تصوّر ماري بيلتييه في حلقتها عن «معركة السرديات»، فإن الرأي العام الداخلي في الديمقراطيات الغربية وديناميات الأنظمة الاستبدادية يعملان بمنطق «لعبة المرايا»، ما يحدث في وعي الناخب الأوروبي ينعكس مباشرة في هامش المناورة المتاح للديكتاتور، والعكس صحيح، هذا المنطق المرآوي يمتد ليشمل ظاهرة الدول الشبحية التي يحلها لوكاس أوبان، حيث يصبح الاعتراف الدولي ليس إقرارًا بواقع موضوعي بل قرارًا سياسيًا يعكس موازين قوى 1945 أكثر مما يعكس حقائق 2026، وأخيرًا وفي الملف الفلسفي «Comment bien se disputer?»، يتحول السؤال عن فن المجادلة إلى سؤال عن شروط استمرار المجال العام نفسه؛ أي عن قدرة المجتمع على الحفاظ على عالم مشترك يسمح بالاختلاف دون أن يتحول إلى قطيعة وجودية.

الأنطولوجيا المركزية التي تتخلل العدد كله هي أن الأزمة ليست أزمة «كذب» مقابل «حقيقة»، بل أزمة فراغ سردي وأزمة ثقة. «بيلتييه» ترفض التأطير السائد منذ 2016 الذي يختزل حرب المعلومات في ثنائية الحقيقة/الكذب وأدوات التحقق من الأخبار. المشكلة، في نظرها، ليست أن الناس يصدقون معلومات خاطئة، بل أنهم يعيشون في فراغ تفسيري لم تعد الديمقراطيات قادرة على ملئه بسردية إيجابية مقنعة. الفاعلون المعادون للديمقراطية لم يهزموا سرديّة منافسة بقدر ما شغلوا مكانًا خاليًا. هذا التحول في التأطير يجعل استراتيجيات «دحض الأكاذيب واحدة تلو الأخرى» عقيمة بنيويًا، البديل هو إعادة بناء سرديّة ديمقراطية قادرة على الاعتراف بالأخطاء والتناقضات والظلم، لا دعاية مضادة تحاكي أساليب الخصوم.

بوصفه تفويضاً، وهو ما يجعل بيلتييه تجرؤ على القول إن أوكرانيا لا تُفهم دون فهم حلب.

ظاهرة الدول الشبكية، كما يعرضها أوبان، تكشف الوجه القانوني-السياسي للفراغ نفسه، الدولة الشبكية تملك كل مقومات الدولة إلا الاعتراف، أي «القدرة على التمازج نداءً لنداء مع دولة أخرى». هنا تنتصر عملياً النظرية التكوينية للاعتراف على النظرية التقريرية التي تبنتها اتفاقية مونتيفيديو، فالشرعية الدولية ليست دالة على الإجماع، بل على توافق خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن. المثال الفلسطيني واضح، أمامنا 157 دولة تعترف بفلسطين، لكن الفيتو الأمريكي يوقف المسار قبل الوصول إلى الجمعية العامة. الدول الشبكية ليست خللاً في النظام، بل نتيجة منطقية لتصميمه، واستراتيجيات البقاء (الزمن بوصفه أولاً استراتيجياً، بناء الهوية بأثر رجعي، الرياضة بوصفها باباً خلفياً للاعتراف) تكشف أن الوجود يُصنع ولا يُعطى. حالة ناغورني قره باغ 2023 أثبتت أن ما يبدو استقلالاً هو في الواقع وظيفة لالتزام طرف ثالث قابل للسحب فوراً، أما تحليل مولدوفا-ترانسنيستريا فيكشف أن النزاع المجدد يولد شبكة مصالح تستثمر في استمراره على جانبي خط التماس.

الملف الفلسفي ينقل النقاش إلى المستوى التأسيسي للمجال العام، الاختلاف يمكن أن يكون قوة معرفية أو قوة تفكيكية، التحول الحاسم يحدث عندما ينتقل الخلاف من القضية إلى الهوية، كما يوضح بارت براندسما في تمييزه بين النزاع والاستقطاب، ففي الاستقطاب، يصبح وجود الطرف الآخر نفسه جزءاً من المشكلة، وترتفع كلفة المراجعة الهوياتية.

النموذج الثنائي الذي تقدمه بيلتييه، السردية الحضارية والسردية المناهضة للنظام، يكشف آلية التغذي المتبادل. السردية الحضارية، التي انبعثت بقوة بعد 11 سبتمبر 2001، تعيد إحياء ثنائية «الحضارة في مواجهة البرابرة» مع انزلاق دلالي خطير من عدو محدد (القاعدة) إلى جماعة هوياتية كاملة. أما السردية التأميرية فتستمد قوتها من نقد وجيه جزئياً لتناقضات الديمقراطية نفسها (ازدواجية المعايير، الهيمنة، العنصرية)، ثم توظف هذه الحقيقة المؤلمة داخل إطار تفسيري كاذب متجذر في تاريخ معاداة السامية، النتيجة الخالصة هي تآكل مطرد لمساحة السردية الديمقراطية الثالثة. المحطات الزمنية الأربع التي تنظم التحليل (2001، 2003، 2011-2013، 2022) ليست سلسلة أحداث منفصلة، بل تراكم يفكك الثقة التأسيسية. درس 2003 الأعماق هو أن كشف الكذبة (أسلحة الدمار الشامل) لم يمنع الحرب، ما يقوض الافتراض الليبرالي بأن الشفافية تولد مساءلة، أما التخلي عن سوريا بعد 2011، وخاصة التراجع عن «الخط الأحمر» في 2013، فيُقرأ لدى الفاعلين الاستبداديين



د

المعلومات لا تدخل عقلاً محايداً، بل شبكة ثقة وانتفاء، تقليد الـ *disputatio* يذكرنا بأن الاعتراض شرط لاختبار الحقيقة وليس عائقاً أمامها. قابلية الخطأ، والشك المنهجي، والإنصاف في تمثيل موقف الخصم، والإصغاء بوصفه فعلاً معرفياً، كلها شروط لجعل الاختلاف منتجاً. لكن هذه الشروط تحتاج إلى أرضية مشتركة حول الوقائع ومؤسسات تتمتع بمصداقية كافية، عندما تنهار الثقة في آليات إنتاج المعرفة، يتحول الخلاف إلى صراع حول من يملك الحق في تعريف الواقع.

حكمة الاختلاف، بوصفها مفهوماً تحليلياً مستخلصاً من الملف، تجمع بين المستويات المعرفية والأخلاقية والنفسية والمؤسسية والاتصالية. الديمقراطية ليست آلة لإنتاج الإجماع، بل نظام يحول النزاع إلى إجراءات ويحافظ على شرعية الطرف الخاسر. القدرة على الخسارة المؤقتة، والتمييز بين أنواع النزاعات (وقائع، قيم، مصالح، اعتراف)، وتدريب الأفراد على تحمل الحجة المضادة، كلها جزء من البنية التحتية غير المرئية للحياة الديمقراطية.

ما يجمع مواد العدد هو تشخيص مشترك، الديمقراطية لم تُهزم في معركة الحقائق بقدر ما انسحبت من معركة المعنى، والسردية لا تعمل إن لم تُترجم إلى أفعال. الاعتراف بالدولة ليس مسألة قانونية صرفة بل قرار قوة. الاختلاف لا يصبح مدمراً إلا عندما يفقد العالم المشترك، والقيمة الأعماق لهذا العدد تكمن في أنه يرفض التشاؤم السهل والتفاؤل التقني معاً. هو نداء إلى المقاومة الفكرية التي تبدأ بإعادة بناء القدرة على منح المعنى، وعلى الاعتراف بالأخطاء، وعلى الحفاظ على إمكان الاختلاف داخل قواعد مشتركة، ففي عالم تتكاثر فيه السرديات المتنافسة والدول الشبحية والاستقطابات الهوية، يصبح الحفاظ على إمكان العيش المشترك نفسه الفعل السياسي الأكثر جذرية.



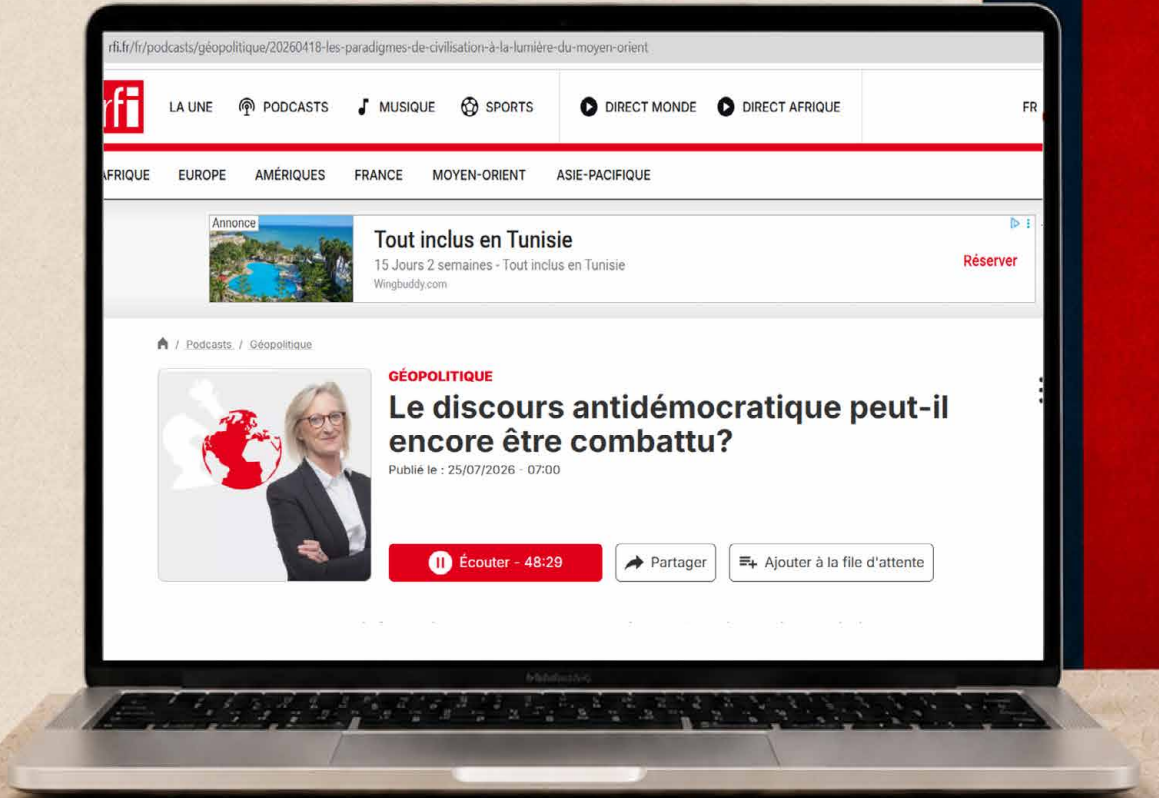
برامج إذاعية

هل مازال في الإمكان (مواجهة) هزيمة الخطاب المعادي للديمقراطية؟

تحاول هذه الحلقة من بودكاست جيوسياسي تقديم إطار تفسيري شامل لمرحلة تاريخية ممتدة على ربع قرن، فيستضيف ماري بيلتييه، وهي مؤرخة متخصصة في الخطابات الدعائية، والأنظمة الاستبدادية، والتلاعب بوسائل الإعلام، والفكر التأمري المعاصر، لتعرض خلاصة كتابها «معركة السرديات»، وهو عمل يجمع بين تتبع التاريخي والتحليل السياسي.

6

رؤى فرانكوفونية



الديمقراطيين توقفوا عن إنتاج سردية تفسّر لماذا يستحق النظام الديمقراطي الدفاع عنه وإلى أين يمضي؟ وأن الفاعلين المعادين للديمقراطية لم «يهزموا» سردية منافسة، بل شغلوا مكانًا خاليًا.

هذا التحوّل في التّأطير له نتيجة عملية بالغة الأهمية في التحليل، فإذا كانت المشكلة فراغًا سرديًا لا فائضًا من الأكاذيب، فإن دحض الأكاذيب واحدة تلو الأخرى استراتيجية عقيمة بنيويًا، مهما بلغت دقتها. البديل الذي تدعو إليه هو إعادة بناء سردية ديمقراطية إيجابية، وهذا ما يمنح الكتاب طابع «نداء إلى المقاومة الفكرية» كما وصفته في المقدمة.

النموذج الثنائي: السردية الحضارية والسردية المناهضة للنظام

تبني بيلتييه نموذجًا تفسيريًا مبسّطًا للتدليل على فكرتها، قوامه سرديتان انبعثتا معًا حول 11 سبتمبر 2001، وتشابكتا منذ ذلك الحين حتى أزاحت السردية الديمقراطية فنجد أولاً السردية الحضارية وهي سردية جوهرها ثنائية «الحضارة في مواجهة البرابرة». وتلاحظ بيلتييه أنها ليست وليدة 2001 بل إعادة إحياء لسردية غربية قديمة تعود إلى الحروب الصليبية والحقبة الاستعمارية، ما تضيفه الضيفة هو تشخيص

ما يميّز مقاربتها منهجيًا هو رفضها الفصل بين حقلين اعتاد التحليل الأكاديمي عزلهما: الرأي العام الداخلي في الديمقراطيات الغربية من جهة، وديناميات الأنظمة الاستبدادية من جهة أخرى. تصرّ بيلتييه على أن الحقلين يعملان بمنطق «لعبة المرايا»: ما يحدث في وعي الناخب الأوروبي ينعكس في هامش المناورة المتاح للديكتاتور، والعكس صحيح. هذه الفرضية هي العمود الفقري للحلقة كلها، وهي التي تسمح لها بالانتقال من تحليل نظريات المؤامرة إلى تحليل الغزو الروسي لأوكرانيا في السياق النظري نفسه.

الأطروحة المركزية: إزاحة السؤال من «دحض الكذب» إلى «ضرورة التفسير»

الإسهام النظري الأبرز في الحلقة هو إعادة تعريف مشكلة «حرب المعلومات» وهو الخطاب السائد منذ 2016 - مع صعود مصطلحات مثل post-g fake news - ووضوح المشكلة في إطار ثنائية الحقيقة/ الكذب، والاعتماد على أدوات التحقق من الأخبار (fact-checking) وتنظيم المنصات. فتعتبر بيلتييه هذا التّأطير خطأً استراتيجيًا، فالمشكلة في نظرها ليست أن الناس يصدّقون معلومات خاطئة، بل أنهم بلا منظومة تفسيرية تمنح معنى للعالم من حولهم. وهي هنا تستخدم تعبير «الفراغ» وترى أن الفاعلين



أبدًا» لم يكن مجرد التزام أخلاقي، بل كان المنظومة التفسيرية التي بررت المشروع الأوروبي والمؤسسات الدولية وحقوق الإنسان، وقد ترك انهياره فراغًا كان لا بد أن يُملأ، وقد فُلى بالسردية الحضارية المشار إليها.

- 2003 هي مرحلة «تأكيد الكذبة»، تقدّم بيلتية هنا الملاحظة الأكثر إثارة للاهتمام في الحلقة، وهي أن كذبة أسلحة الدمار الشامل لم تكن خفية، فالصحافة الكبرى، مثل نيويورك تايمز، لوموند، فُككتها في حينه وبشكل شبه مباشر، وهذا يقلب التشخيص المعتاد فيما يتعلق بالأداء الصحفي، فالمشكلة لم تكن فشلًا إعلاميًا أو نقصًا في المعلومة، بل أن الآلية الديمقراطية اشتغلت على أكمل وجه في التنديد والتحليل والتفنيد ولم يترتب على ذلك أي أثر، الحكومة كذبت، والصحافة كشفت، والحرب وقعت، هذا الدرس، أي أن الكشف لا يُنتج محاسبة، يعد الجرح الأعماق الذي تشير إليه الضيفة، لأنه يقوّض الافتراض التأسيسي للديمقراطية الليبرالية ألا وهو أن الشفافية تولّد مساءلة.

النتيجة الثانية لـ 2003 هي ما تسقيه بيلتية «أشباح الجيوسياسية المعاصرة» وهو تحوّل التدخل العراقي إلى أسطورة تفسيرية شاملة تُطبّق آليًا على كل نزاع لاحق، بصرف النظر عن اختلاف طبيعته، وهي هنا تنبّه مثلًا إلى أن ما جرى في سوريا بعد عشر سنوات «ليس له الطبيعة نفسها»، وهذه نقطة الوصل بين المحطتين.

- 2011-2013 نصل هنا للحالة السورية وتنتقل الحلقة من التحليل إلى الشهادة؛ إذ تصرّح بيلتية بانخراطها الشخصي إلى جانب الحراك السوري، وتقدم عناصر مهمة للتحليل تتلخص في نقاط عدة منها أن الثورة السورية طالبت منذ يومها الأول بدعم ديمقراطي وتضامن مدني، لا بتدخل عسكري حصري، وتشدد على أن اختزال المطلب في «التدخل» هو نفسه أثر من آثار عقدة 2003. ترى بيلتية أن قراءة 2003 غُصمت خطأ على سوريا، ففي العراق لم تكن هناك ثورة شعبية، بينما في سوريا كان هناك حراك داخلي يطلب المساعدة. تطبيق مبدأ «عدم التدخل» على الحالتين معًا هو خطأ تصنيفي أنتج ما تسقيه «التخلي».

«الانزلاق الدلالي»، فتبدأ السردية بتحديد عدو ضيق (القاعدة) ثم تتوسّع تدريجيًا لتشمل فئة سكانية كاملة (المسلمون عمومًا). هذه الآلية - الانزلاق من الفاعل المحدد إلى الجماعة الهوياتية - هي المفتاح لفهم كيف تحوّلت سياسة مكافحة الإرهاب إلى مادة خام لخطاب اليمين المتطرف الأوروبي.

ثانيًا السردية المناهضة للنظام (التأميرية) وهي سردية جوهرها أن «ما يُقال لكم ليس الحقيقة»، وتقدّم بيلتية هنا ملاحظة دقيقة، هذه السردية تستمد قوتها من نقد وجيه جزئيًا؛ إذ تشير فعليًا إلى تناقض بين الخطاب الديمقراطي المعلن والممارسة الفعلية (الهيمنة، ازدواجية المعايير، العنصرية) وهنا تكمن خطورتها، إنها لا تُبنى على كذبة خالصة بل على حقيقة مؤلمة تُوظّف في إطار تفسيري كاذب، وتذكّر بأن هذه السردية أيضًا بدورها قديمة، ومتجذّرة في تاريخ معاداة السامية، وهو ما يفسّر عودة الأنماط المعادية للسامية إلى صدارة الخطاب التأميري المعاصر.

ترى بيلتية أن العلاقة بين السرديتين هي بيت القصيد، فهما لا تتنافسان بقدر ما تتغذّى كل منهما على الأخرى، فالخطاب الحضاري يوفّر للتأميريين دليلًا على نفاق الديمقراطيات، والخطاب التأميري يوفّر للحضاريين دليلًا على تفكك المجتمع وحاجته إلى «يد قوية»، والنتيجة الخالصة هي تآكل مظرد لمساحة السردية الديمقراطية الثالثة.

البنية الزمنية: أربع محطات في تفكيك الثقة

تنظّم الحلقة محتواها حول محطات تاريخية مفصّلة، وقيمة هذا الترتيب أنه يُظهر تراكمًا لا سلسلة أحداث منفصلة، وهي كالتالي:

2001- تعد نهاية مبدأ «لن يتكرر ذلك أبدًا» أي فيما يخص أي عنف محتمل قد يستهدف المجتمعات الغربية والذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، وأهم ما في تطيل بيلتية هنا أنها لا تعتبر 11 سبتمبر صدمة أمنية فحسب، بل نهاية السردية المؤسّسة لديمقراطيات ما بعد 1945، فشعار «لن يتكرر ذلك

الأكثر توثيقًا في التاريخ، فإن ذريعة «لم نكن نعلم» ساقطة بنيويًا، وهذا ما يجعل بيلتييه تقطع بوجود التواطؤ.

انتصار الخطاب المعادي للديمقراطية: تضليل وتأميرية السرديات

تنتقل بيلتييه بعد ذلك من تشخيص انتصار الخطاب المعادي للديمقراطية إلى سؤال إمكان مقاومته، الفكرة المركزية هي أن المعركة لم تعد، في نظرها، مجرد معركة بين «الحقيقة» و«الأكاذيب»، ولا يمكن كسبها بمجرد تصحيح الأخبار الكاذبة، المشكلة أعمق، لأنها أزمة ثقة وأزمة رواية مشتركة، فالديمقراطية فقدت جزءًا من قدرتها على تقديم تفسير مقنع ومشترك للعالم، بينما نجحت الخطابات المعادية لها في تقديم روايات بسيطة، كاذبة، ومشحونة عاطفيًا.

وهنا تكمن إحدى أهم أفكار بيلتييه: الخطاب المعادي للديمقراطية لا ينجح لأنه يكذب فقط، بل لأنه يستفيد من حقائق وأزمات حقيقية أنتجتها الديمقراطيات نفسها، حرب العراق، مثلاً، وما ارتبط بها من تبريرات ثبت كذبها، أسهمت في إنتاج الشك في السلطة السياسية، وهي ترى أن أحداث 11 سبتمبر كان يمكن أن تُروى من منظور ديمقراطي وحقوقى، لكن الخطاب الذي غلب عليها كان خطاباً «حضارياً» يقوم على الحرب والتهديد، ومن ثم أسهمت الديمقراطيات نفسها في تقويض رصيدها الأخلاقي والسياسي.

ومن هنا تنتقل إلى مفارقة «الرواية الرسمية» و«الرواية البديلة» المشكلة، بحسب تصورهما، أن النقاش العام قُدّم بصورة ثنائية؛ فهناك رواية رسمية تصدر عن المؤسسات، ورواية بديلة تشكك فيها، ومع الوقت أصبح مجرد التشكيك في الرواية الرسمية يبدو لكثيرين علامة على امتلاك «الحقيقة»، وهكذا تحولت الشكوك المشروعة في السلطة إلى عدم ثقة شامل بكل سلطة معرفية؛ وهذه البيئة هي التي يستثمر فيها الخطاب الشعبوي والتأميري والسلطوي.

وتصبح وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا من المشكلة، لا لأنها اخترعت الكذب، بل لأنها حوّلت كل فرد إلى منتج وموزع للرواية، وأتاحت انتشار روايات متنافسة بلا وسيط مشترك قادر على ترتيبها أو منحها وزنًا معرفيًا، لذلك لا تكفي محاربة «المعلومة الكاذبة» معلومة

تأتي بعد ذلك الفجوة بين القول والفعل، استمرار الخطاب الداعم (لدى هولاند مثلاً) دون ترجمة عملية لم يكن حياديًا، بل أضرّ بالسردية الديمقراطية أكثر من الصمت، لأنه أثبت عملياً أطروحة الخصوم عن نفاق الغرب، أخيرًا التراجع عن «الخط الأحمر» بعد هجوم الغوطة الكيميائي (21 أغسطس 2013) لم يُقرأ محليًا فحسب، بل قرأه الفاعلون الاستبداديون بوصفه تفويضًا، وهنا تطرح بيلتييه فرضيتها الأجرأ، لا يمكن فهم أوكرانيا دون فهم حلب.

2022 - أوكرانيا فرضت ما تسميه بيلتييه بالاستيقاظ الانتقائي، فهي ترفض أي إدانة أخلاقية سهلة للتفاوت في التفاعل مع المواقف، وتفسره بمفهوم التماهي، وترى أن الخوف من امتداد الحرب إلى الداخل هو ما حرك الرأي العام الأوروبي، لا الحسابات الأخلاقية، وهي تربط هذا الشعور صراحةً بشعور 11 سبتمبر 2001، وتعطي تفسيرًا سيكولوجيًا أكثر منه أخلاقيًا، لكنه يفسّر مثلاً لماذا لم ينتج الربيع العربي التعبئة نفسها، ذلك لأن المسافة الثقافية المتخيلة أضعفت التماهي معه.

شبكات التواصل: رفض القراءة أحادية الاتجاه

تجنّب بيلتييه الخطاب التقني المتشائم السائد حول شبكات التواصل وتقوم بثلاث ملاحظات مهمة، الأولى خاصة بتصحيح زمني حول نشاط الشبكات ففي العقد الأول من الألفية كان عصر المدونات والمنتديات لا الشبكات الاجتماعية؛ فلا يمكن تحميل الشبكات مسؤولية الموجة التأميرية الأولى بعد 2001، وهذا يفتد التفسير التقنوي الذي يرجع الأزمة إلى الخوارزميات.

الملاحظة الثانية تتعلق بدور التسريع لا التوليد للشبكات، ففي رأيها الشبكات ضاعفت انتشار السرديات لأن كل مستخدم صار منتج محتوى، لكنها لم تخلق المضامين المنتشرة. الملاحظة الثالثة تتعلق بالازدواجية في التعاطي مع الشبكات، فالأداة نفسها كانت في الديكتاتوريات أداة تحرّر والتفاف على الرقابة، وكانت في سوريا خصوصًا أداة توثيق أسست لما يُعرف اليوم بالاستخبارات مفتوحة المصدر، (OSINT) وهذه النقطة الأخيرة تقود إلى الحجة الأقوى في ملف التواطؤ، بما أن النزاع السوري هو، بشهادة المؤرخين،

هي أزمة مادية وسياسية أيضًا، فقد لا يكون فقدان الثقة نتيجة فشل الديمقراطية في روايتها نفسها فقط، بل نتيجة التفاوت، والأزمات الاقتصادية، وفشل المؤسسات، والحروب، وتجارب التهميش الفعلية، ومن ثم فإن إنتاج «رواية ديمقراطية» لن يكون كافيًا إذا لم تتغير الوقائع التي تجعل هذه الرواية غير مقنعة.

والحلقة هنا تنقل النقاش حول «التضليل» من مستوى تقني-إجرائي إلى مستوى سياسي-تأسيسي، وأطروحتها المركزية أن الديمقراطيات لم تُهزم في معركة الحقائق بل انسحبت من معركة المعنى تظل أطروحة قوية وأكثر ما يبقى منها هو ملاحظة التطور الحادث مع غزو العراق عام 2003، وهو أن كشف الكذبة لم يمنع الحرب، فإن صَحَّ ذلك، فإن ترميم الثقة الديمقراطية لن يمرّ عبر مزيد من الشفافية أو مزيد من السرديات، بل عبر إعادة وصل الخطاب بالفعل، وهو بالضبط ما تختصره بيلتييه في جملتها الأخيرة عن سوريا، السردية لا تعمل إن لم تُترجم إلى أفعال.

بمعلومة؛ لأن المشكلة هي تفكك المجال الذي كان يسمح أصلًا بوجود حقيقة عامة قابلة للمشاركة.

لكن بيلتييه لا تنتهي إلى التشاؤم الكامل، الحل الذي تلمح إليه، والمتبلور بوضوح في الفصل الأخير من كتابها، هو استعادة الرواية الديمقراطية لا اختراع دعاية ديمقراطية مضادة، فالكتاب نفسه ينتهي بفصل بعنوان «الرواية بوصفها مقاومة ديمقراطية».

وهذه نقطة مهمة نقدًا لأن الديمقراطية لا تستطيع مقاومة الدعاية المعادية لها بأن تصبح نسخة منها، عليها أن تنتج رواية قادرة على إعطاء معنى للتجربة الجماعية، والاعتراف بالأخطاء والظلم والتناقضات، بدل الاكتفاء بالدفاع عن المؤسسات القائمة.

تتمثل قوة طرح بيلتييه في أنها تنقل النقاش من سؤال كيف تكشف الأخبار الكاذبة؟ إلى سؤال أكثر عمقًا لماذا أصبح الناس مستعدين لتصديقها أصلًا؟ لكنه يظل عرضة لاعتراض مهم، التركيز على السردية قد يجعل الأزمة تبدو ثقافية أو أزمة تواصل أكثر مما



الدول الشبكية: حين يصير الوجود بالعالم معركة دائمة

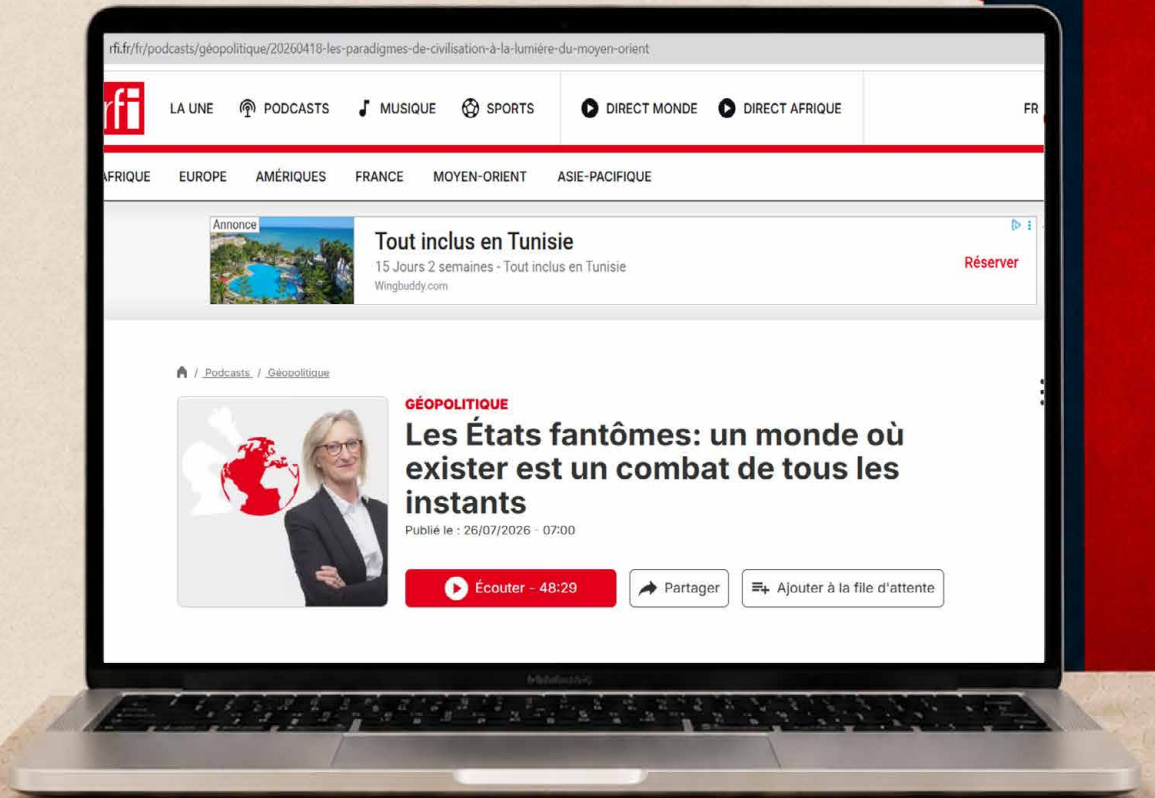
2

تتناول تلك الحلقة من البودكاست ظاهرة تقع في النقطة العمياء للقانون الدولي وهي الكيانات التي تملك كل مقومات الدولة إلا واحدة وهي الاعتراف. ضيف الحقبة هو لوكاس أوبان وهو باحث متخصص في الفضاء ما بعد السوفييتي، يقدم خلاصة كتابه «الدول الشبكية»، ويجمع بين التنظير المفاهيمي والملاحظة الميدانية المباشرة في ترانسنيستريا وأبخازيا.

الطرافة المنهجية للحلقة أنها تعكس وجهة النظر المعتادة، بدل دراسة النظام الدولي من مركزه (الدول المعترف بها، المؤسسات، القانون)، تدرسه من هوامشه، والفرضية الضمنية هي أن الاستثناء يكشف عن القاعدة أكثر مما تكشف القاعدة عن نفسها، فحين نسأل «لماذا لا يتم الاعتراف بأبخازيا؟» فإننا في الحقيقة نسأل، ما هو، فعلياً، مصدر الشرعية الدولية؟

11

رؤى فرانكوفونية





حدود التعريف القانوني

يعرّف أوبان الدولة الشبح بالسلب؛ كيان يملك حكومة وإدارة وإقليمًا وحدودًا وأحيانًا جيشًا، لكن ينقصه الاعتراف الدبلوماسي، أي، حسب قوله، «القدرة على التنازل يدًا ليد مع دولة أخرى». هذا التعريف يقترب من معايير اتفاقية مونتيبيديو (1933) لكنه يفارقها في نقطة حاسمة، فالاتفاقية تبنت النظرية التقريرية للاعتراف؛ وهي أن الدولة توجد بتوافر أركانها الموضوعية، والاعتراف مجرد إقرار لاحق بواقع قائم، أما ما يصفه أوبان فهو انتصار عملي للنظرية التكوينية المضادة، وهو أن الاعتراف ليس إقرارًا بالوجود، بل هو الوجود نفسه، هذا التوتر بين النص القانوني والممارسة هو الذي تعيش الدول الشبحية داخله.

ويوسّع أوبان المفهوم ليشمل «الدول الرقمية» و«الدول الفضائية» ومشاريع أفراد يشتركون منصات بحرية ويعلنون سيادتهم عليها، وهنا تظهر مشكلة منهجية؛ وهي أن وضع أبخازيا البلد التي تمتلك جيشًا وسكانًا وتاريخ حرب في الفئة نفسها مع مملكة «أسغارديا» الفضائية يُفقد المفهوم قدرته التمييزية. فالمشترك بينهما هو غياب الاعتراف فحسب، وهو معيار سلبي لا يقول شيئًا عن طبيعة الكيان، وقد كان من الأدق أن يُعزّز بين كيانات أمر واقع تسيطر فعليًا على أرض وسكان، ودعاوى سيادة رمزية بلا سيطرة فعلية.

آلية الاعتراف: حين يصبح الإجراء هو المضمون

وأوضح ما في الحلقة هو تفكيك مسار الاعتراف الأُممي في ثلاث مراحل الأولى تقديم الطلب، تتبعها مرحلة موافقة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ثم مرحلة موافقة أغلبية الثلثين في الجمعية العامة.

المثال الفلسطيني يكشف البنية بوضوح تام، 157 دولة من أصل 193 تعترف بفلسطين، أي أنها تتجاوز عتبة الثلثين بفارق مريح، لكنها لا تصل إلى تلك المرحلة أصلًا، لأن الفيتو الأمريكي يوقفها في المرحلة الثانية.

الدلالة التحليلية هنا أعمق من المثال، فالنتيجة العملية أن الشرعية الدولية ليست دالة على الإجماع الدولي، بل على توافق خمس دول، وهو توافق مصمّم أصلًا ليعكس موازين قوى عام 1945 لا عام 2026، وبعبارة أخرى، الاعتراف بالدولة ليس قرارًا قانونيًا يخضع لمعايير، بل قرار سياسي يخضع لحسابات، ولا توجد آلية تُلزم أعضاء المجلس بتبرير مواقفهم بمعايير موضوعية.

من هنا يمكن استخلاص ما لم يقله أوبان صراحةً، الدول الأشباح ليست خللاً في النظام الدولي، بل نتيجة منطقية لتصميمه. فنظام يشترط الإجماع بين قوى متنافسة سيُنتج بالضرورة فئة من الكيانات العالقة كلما اختلفت تلك القوى.



استراتيجيات البقاء: كيف يُصنع الوجود؟

ينتقل أوبان لعرض ثلاث آليات تعتمد عليها هذه الكيانات لتثبيت وجودها وهي الزمن والهوية والرياضة.

أولاً الزمن بوصفه أصلًا استراتيجيًا: يرى أوبان أنه كلما طال أمد الكيان، ترسّخ في الذاكرات الجماعية محليًا ودوليًا، وصار محوه أصعب. وهذه ملاحظة ثاقبة لأنها تقلب الافتراض الشائع بأن الوقت يعمل لصالح الدولة-المركز، فالواقع أنه يعمل غالبًا لصالح الكيان الانفصالي؛ إذ يحوّل الوضع الاستثنائي إلى أمر واقع يصعب تفكيكه.

ثانيًا بناء الهوية: (nation branding) يذهب أوبان إلى أن كل كيان يسوّق «بطاقة تعريف» رمزية له والمثال الترانسنيستري¹ لافت، فلهذه هوية مبنية بالكامل على استدامة الرمزية السوفييتية بما فيها السياحة و«الكونياك المحلي»، وهي هوية تسويقية محضة، تُصنع بأثر رجعي لتبرير كيان قائم، لا هوية تسبق الكيان وتبرره.

ثالثًا الرياضة بوصفها بابًا خلفيًا للاعتراف: وهذه أكثر ملاحظات الحلقة أصالة، فعدد الأعضاء في الفيفا (211) يفوق عدد أعضاء الأمم المتحدة (193)، ما يعني أن المنظومة الرياضية توقّر شكلًا من الاعتراف الرمزي يعجز النظام الدبلوماسي عن منحه، وحين تلعب كوسوفو ضد روسيا، يُرفع العلم ويُعزف النشيد لدولة لا تعترف روسيا بوجودها، أي أن السيادة تُمارَس رمزيًا لتسعين دقيقة، أما

1 ترانسنيستريا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأرتساخ (مرتفعات قره باغ) هي مناطق «نزاع مجمد» بعد الاتحاد السوفيتي.

على ورقة منفصلة، لأن الختم على جواز السفر يُنتج مشكلة قانونية في بلد المنشأ، أي أن انعدام الاعتراف يخلق بنية تحتية بيروقراطية موازية مصممة خصيصًا لتجنب ترك أثر رسمي. أما عن العملة فهي غير قابلة للتحويل وانقطاع النظام المصرفي الدولي سبب عزلة اقتصادية بنوية تجعل الكيان معتمدًا بالكامل على راعيه، وتفسر لماذا تصبح الاقتصادات الرمادية وأنشطة العبور غير النظامية شرطًا للبقاء لا انحرافًا عنه.

وأهم استنتاج مفاهيمي يخرج به أوبان من الميدان هو التمييز بين نمطين من الشرعية، فأبخازيا تستند إلى قاعدة إثنية-لغوية-ثقافية أما ترانسنيستريا فلا تملك إثنية ولا لغة ولا ثقافة خاصة، وهويتها أيديولوجية-ذاكراتية قائمة على إدامة الرمز السوفييتي. وهذا يفكك الافتراض القائل بأن الدولة-الأمّة تقوم بالضرورة على وحدة إثنية، ويجعل الدول الأشباح، على حد تعبيره، «مختبرات» لأشكال متعددة من الوجود القومي.

حالة مولدوفا: اقتصاد التجميد

تحليل أوبان لعدم استعادة مولدوفا لترانسنيستريا يقدم النموذج الأكثر إحكامًا في الحلقة، لأنه يجمع ثلاثة مستويات وهي: أولاً العجز العسكري فأى محاولة استعادة تعني حربًا مع روسيا لا قبل لمولدوفا بها، ثانيًا المصلحة الاقتصادية المعاكسة فالرسوم المفروضة على عبور المنتجات الترانسنيسترية تدرّ عائدًا يفيد الميزانية المولدوفية، أي أن الدولة-المركز تستفيد ماديًا من استمرار الانفصال، ثالثًا الإدارة الدبلوماسية الناعمة «دبلوماسية الدانتيل» توازن بين الضغط الأوروبي والحساسية الروسية.

النتيجة الأهم هي المستوى الثاني، فالنزاع المجدد ليس مجرد وضع مفروض، بل يولّد شبكة مصالح تستثمر في استمراره على جانبي خط التماس. وهذا يفسّر لماذا تعقّر هذه الأوضاع عقودًا، لا لأن حلّها مستحيل تقنيًا، بل لأن أطرافًا نافذة على الجانبين تربح من بقائها.

صيغة «تايبه الصينية»² فهي المثال المكتمل على ما يمكن تسميته هندسة الغموض المتعمّد، صياغة تسمح للجميع بادّعاء النصر وتؤجل الحسم إلى أجل غير مسمى.

الفضاء ما بعد السوفييتي بوصفه مختبرًا

يقدم أوبان مفهومًا تحليليًا يوضح ديناميات التعاطي مع الدول الشبكية وهي أن لكل دولة «شبح» دولة «مركز» تدّعي ملكيتها، و«دولة راعية» تتيح لها البقاء، وهذا الثنائي يحوّل ما يبدو نزاعًا محليًا إلى معادلة بين ثلاثة أطراف، ويكشف أن مصير الكيان مرهون بمتغيّر خارجي عنه تمامًا، وهو قدرة راعيه ورغبته.

حالة ناغورني قره باغ³ (2023) هي الاختبار الحاسم لهذا النموذج. فحين انشغلت روسيا، الراعي، في أوكرانيا، اختفى الكيان في أيام معدودة ودلالة ذلك أن ما يبدو «استقلالًا» هو في الواقع وظيفة لالتزام طرف ثالث، وأن الدول الشبكية تعيش على أتمان جيوسياسي قابل للسحب فورًا، وقد استخدمها أوبان أيضًا لتفنيد فكرة «النزاعات المجددة» وهو يرى أن التجميد لا يحلّ شيئًا، بل يؤجل حسمًا سيقع لاحقًا وغالبًا بالقوة. لكن حالة أبخازيا تكشف حدود النموذج، فتعيين موسكو مسؤولًا للإشراف على إدارة أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية أثار مظاهرات محلية بشعار «لا جورجيا ولا روسيا»، أي أن السكان يمارسون فاعلية سياسية مستقلة عن الراعي ومناهضة له، وهذا يعني أن العلاقة ليست علاقة تبعية بسيطة، فالراعي يحتاج إلى قدر من الشرعية المحلية، والكيان يستخدم هامش المناورة هذا للتفاوض على شروط تبعية، وهي مفارقة تستحق تنظيرًا أوسع مما أتاحتها الحلقة.

القيمة المضافة للعمل الميداني

الوصف الميداني ليس استطرادًا صحفيًا، بل يحمل مضمونًا تحليليًا حول نقاط مادية ومرورية مثل التأشيرة والنقود. فبالنسبة للتأشيرة فهي تتم

² تايبه الصينية هو الاسم الذي جرى الاتفاق عليه عندما اشتركت جمهورية الصين في الأولمبياد؛ إذ يظهر التعارف بين تايبوان والصين عندما يتعلق الأمر بأنشطة اللجنة الأولمبية الدولية، وقد استخدمتها الصين الشعبية أساسًا عند المشاركة في مختلف المنظمات والمحافل الدولية.

³ مرتفعات قره باغ هي منطقة متنازع عليها، ومعترف بها دوليًا بوصفها جزءًا من أذربيجان، على الرغم من أن معظم أراضيها كانت تحكمها جمهورية أرتساخ الانفصالية.



وتتحول الدولة الشبح إلى ورقة للضم أو إعادة رسم الحدود، كما يلفت إلى تايوان وإلى طموحات قوى أخرى بوصفها مؤشرات على أن الخريطة السياسية ليست نهائية.

تنتهي الحلقة إلى تشخيص متشائم واقعي: الدول الأشباح لن تُحل في المدى المنظور، بل ستبقى «أصولاً» تُوظف في صراع النفوذ. لكن القيمة الأعمق للحوار تتجاوز هذا التشخيص إلى ما يكشفه عن النظام الدولي نفسه: أن الاعتراف بالدولة، وهو أشد المفاهيم القانونية صرامة في الظاهر، هو عملياً أكثرها خضوعاً للسياسة، فالدول الشبحية إذن ليست شذوذاً يقع خارج النظام، بل هي المرأة التي يرى فيها النظام تناقضه الخاص بين القانون الذي يقول إن الدولة توجد بأركانها، والتفاوت في الممارسة التي تلتوي على القانون وتستفيد من عدم تطبيقه.

وفي الجزء الختامي من الحلقة تبرز فكرة أكثر أهمية وهي أن النظام الدولي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد يعكس توازنات القوة الحالية، فقد صيغت قواعد الاعتراف والسيادة في لحظة تاريخية كانت فيها القوى الغربية مهيمنة، بينما أصبح العالم اليوم أكثر تعددًا في مراكز القوة، لذلك فإن السؤال الذي تطرحه هذه الكيانات ليس «هل ستصبح دولة؟» فقط، وإنما من يملك الحق في أن يكون دولة أصلاً؟ ومن يقرر ذلك؟

وهنا تكمن المفارقة، بينما يبدو الاعتراف الدولي وكأنه مسألة قانونية، يظهر في الواقع مرتبطًا بشدة بعلاقات القوة والكثير من هذه الكيانات لا تستطيع أن تصبح دولاً كاملة لأنها تعتمد على «دول راعية» توفر لها الحماية العسكرية أو الدبلوماسية أو الاقتصادية، فيقول أوبان مثلاً أن ترانسنيستريا تعتمد على روسيا، بينما تتمتع تايوان بحماية ودعم أميركيين واسعين.

لذلك يبدو المستقبل غير مستقر، قد تبقى هذه المناطق نزاعات مجمدة لعقود، وقد تتحول إلى دول معترف بها، وقد تبتلعها الدول التي تدعمها أو الدول التي تطالب بها، ويشير أوبان إلى أن الحرب في أوكرانيا أظهرت أن «التجميد» ليس بالضرورة وضعًا دائمًا، فقد

دوريات / مجلات

الاختلاف بوصفه ممارسة عقلانية: دراسة في فن المجادلة والاستقطاب وشروط المجال العام

مقدمة

ينطلق ملف «Comment bien se disputer?» المنشور في عدد أبريل/نيسان 2026 من Philosophie Magazine من سؤال يبدو بسيطًا: كيف يمكن أن نختلف بصورة جيدة؟ غير أن هذا السؤال، عند تفكيك مواد الملف، يتجاوز حدود آداب الحديث أو تقنيات التواصل، ليصبح سؤالاً عن بنية المجال العام، وعن قدرة الأفراد والجماعات والمؤسسات على الحفاظ على إمكان الحوار حين تتعارض المصالح والقيم والهويات والتصورات، فالمشكلة ليست في وجود الخلاف؛ إذ لا يمكن تصور مجتمع حديث يخلو من التباين، وإنما في الكيفية التي يتحول بها الخلاف من أداة لاختبار الأفكار إلى آلية لتثبيت الانقسام، ومن فرصة للمراجعة إلى وسيلة للدفاع عن الهوية، ومن علاقة بين خصوم شرعيين إلى مواجهة بين معسكرين ينفي كل منهما شرعية الآخر.





تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن القدرة على الاختلاف ليست مهارة تواصلية هامشية، بل إحدى البنى التحتية غير المرئية للحياة الديمقراطية. فالديمقراطية لا تُقاس بوجود الانتخابات والمؤسسات والقوانين فقط، بل بقدرة المختلفين على الاستمرار داخل فضاء مشترك، وعلى التعامل مع الخصم باعتباره شريكاً في النظام حتى عندما يُرفض موقفه. ومن هنا يصبح السؤال عن فن المجادلة سؤالاً عن شروط العيش المشترك ذاته. وسيجري تحليل ذلك عبر ثلاثة محاور مترابطة: التحول من الخلاف إلى الاستقطاب، ووظيفة المجادلة في إنتاج المعرفة والثقة، ثم الانتقال من مجرد الدعوة إلى الحوار إلى بناء حكمة للاختلاف قادرة على تنظيم النزاع دون إلغائه.

من الخلاف إلى الاستقطاب: حين تنتقل الخصومة من القضية إلى الهوية

يبدأ أحد أهم مسارات الملف من ملاحظة تبدو شخصية لكنها ذات قيمة تحليلية واسعة: موضوع النزاع الظاهر لا يطابق دائماً بنيته العميقة. ففي مقال «Place au différend»، ينطلق النقاش من علاقة شخصية ليبيّن كيف يمكن لمشاجرة تبدأ من فعل محدد أن تتسع سريعاً لتطال الثقة والغيرة والخوف من الخيانة والشعور بعدم الاعتراف. تكشف هذه الحركة أن النزاع قد يعمل على مستويين متزامنين: مستوى معلن يتعلق بالحدث المباشر، ومستوى أعمق يتعلق بما يمثله هذا الحدث داخل العلاقة. ولذلك فإن الرد على الحجة الظاهرة قد لا يكون كافياً إذا كان الطرف الآخر يتفاعل أساساً مع معنى أعمق يشعر أنه يمس مكانته أو كرامته.

تكشف مواد الملف أن الاختلاف يمكن أن يؤدي وظيفتين متعارضتين. فمن جهة، قد يكون قوة معرفية تفرض على الأفراد تدقيق حججهم، وتكشف تناقضاتهم، وتدفعهم إلى مراجعة بعض مسلماتهم. ومن جهة أخرى، قد يتحول إلى قوة تفكيكية حين يتماهى الموقف مع الهوية، بحيث يصبح الاعتراف بصواب جزء من حجة الخصم مكلفاً نفسياً واجتماعياً. وفي هذه الحالة لا يعود السؤال الأساسي: هل الحجة صحيحة؟ بل يصبح: ماذا يعني قبولها بالنسبة إلى صورتني عن نفسي ومكانتي داخل الجماعة التي أنتمي إليها؟ هنا ينتقل الخلاف من المجال المعرفي إلى المجال الهوياتي، ويصبح من الصعب على الوقائع وحدها أن تغير المواقف.

وتبرز قيمة الملف في أنه لا يفسر أزمة الاختلاف بسبب واحد. فهو لا يختزلها في ضعف التربية، ولا في وسائل التواصل الاجتماعي، ولا في الأيديولوجيا، ولا في غياب التسامح. بل يقدم شبكة من العوامل المتداخلة: تاريخ فلسفي للمجادلة المنظمة من خلال تقليد *disputatio*، وتحليل للاستقطاب كما يقدمه Bart Brandsma، ومناقشة لمكان الوقائع والحقيقة والثقة والشك من خلال إسهامات Alain Finkielkraut و Stéphanie Rozag Gaspard Koenig Gloria Origgi، إضافة إلى التأمل في الإصغاء وحدود الإجماع، والعلاقة بين العاطفة والحجة. ومن ثم فإن الملف يضعنا أمام سؤال متعدد المستويات: ما الذي يجعل الخلاف منتجاً في بعض الحالات ومدمراً في حالات أخرى؟

ويصح الأمر نفسه في المجال السياسي والاجتماعي. فقد يكون الخلاف الظاهر متعلقًا بقانون أو سياسة عامة أو تفسير لحدث، بينما تستقبله جماعة ما باعتباره دليلاً على تهميشها أو تهديداً لهويتها. وفي هذه الحالات، تفشل كثير من النقاشات لأن الأطراف لا تتحدث في المستوى نفسه. قد يقدم طرف بيانات عن الفاعلية أو الكلفة، بينما يتحدث الطرف الآخر عن العدالة أو الاعتراف. وقد يستدل أحدهما بإحصاءات، بينما يرى الآخر أن المسألة تتعلق بعدم الثقة في المؤسسة التي أنتجت تلك الإحصاءات. ومن ثم فإن تحديد محل النزاع يصبح شرطاً سابقاً لأي نقاش عقلاني.

يفرض هذا الوضع التمييز بين الخلاف على الوقائع، والخلاف على تفسير الوقائع، والخلاف على القيم، والخلاف على ترتيب الأولويات، والنزاع الذي يتعلق بالاعتراف والهوية. هذه المستويات ليست منفصلة تمامًا، لكنها ليست متطابقة كذلك. حين لا يُدرك الفرق بينها، يصبح الحوار دائريًا؛ لأن كل طرف يقدم نوعًا من الإجابة لا تُعالج المشكلة التي يراها الطرف الآخر. لذلك فإن السؤال «ما الذي نختلف عليه فعلاً؟» ليس سؤالاً تمهيدياً بسيطاً، بل أداة تفكيك تسمح بإعادة النزاع من مستوى الاتهام الشامل إلى مستوى يمكن تحليله.

يقدم Bart Brandsma في الملف أداة مفهومية حاسمة لفهم هذا التحول، من خلال التمييز بين النزاع والاستقطاب. النزاع يرتبط عادة بقضية محددة، ويمكن تحديد أطرافه وسياقه ومصالحه. أما الاستقطاب فيقوم على إنتاج ثنائية ذهنية وهوياتية من نوع «نحن/هم». في الاستقطاب قد تتغير القضايا، لكن الانقسام يبقى. كل حدث جديد يتحول إلى دليل إضافي على الرواية السابقة عن الطرف الآخر، وكل فعل يصدر عن فرد قد يُقرأ بوصفه تعبيراً عن طبيعة جماعته كلها.



الأفراد يحملون مواقف مركبة: قد يوافقون طرفاً في مسألة ويخالفونه في أخرى، وقد يظلون مترددين، أو يرفضون أن تتحول قضية واحدة إلى هوية شاملة. لكن الاستقطاب يضغط عليهم لكي يختاروا موقعاً نهائياً.

ولهذا فإن خفض الاستقطاب لا يعني دائماً جمع الطرفين الأكثر حدة في مناظرة جديدة. أحياناً قد يؤدي ذلك إلى منحهما مزيداً من المركزية. قد يكون الأهم هو توسيع المجال الذي يسمح للأصوات المركبة بالظهور، وإعادة صياغة الأسئلة بطريقة لا تفترض منذ البداية أن المجتمع منقسم إلى معسكرين صافيين. بهذا المعنى، تكون مقاومة الاستقطاب دفاعاً عن التعقيد.

ويظهر هنا دور الإعلام والمنصات الرقمية. فالإعلام الذي يعرض القضايا باستمرار في شكل مواجهة بين «طرفين» قد يرسخ صورة ثنائية للمجتمع. أما المنصات الرقمية فتضيف عنصراً آخر يتمثل في اقتصاد الانتباه. المحتوى الغاضب والحاد والقطعي غالباً ما ينتشر بسرعة أكبر من المواقف المترددة أو المركبة. وبذلك تصبح البيئة الاتصالية نفسها قادرة على مكافأة الخطاب الذي يغذي الاستقطاب.

كما يغير وجود الجمهور الثالث طبيعة الحجاج. ففي المناظرة الرقمية، لا يتحدث الشخص مع خصمه فقط، بل أمام أتباع أو متابعين يراقبون أداؤه. وقد يصبح الهدف الفعلي هو إظهار القوة والوفاء للجماعة، لا إقناع الطرف الآخر. وهنا يتحول الخصم إلى وسيلة لإنتاج الهوية أمام الجمهور، ويصبح الاعتراف بصفة جزء من كلامه مخاطرة رمزية.

المجادلة والحقيقة والثقة: الاختلاف بوصفه طريقاً إلى المعرفة

إذا كان تحليل الاستقطاب يوضح كيف يمكن للخلاف أن يغلق إمكان التعلم، فإن استعادة الملف لتقليد الـ *disputatio* تكشف الوجه الآخر: كيف يمكن للاختلاف أن يصبح جزءاً من إنتاج المعرفة نفسها. ففي هذه الممارسة، لم تكن المجادلة مجرد صراع بلاغي، بل تقنية منظمة تبدأ بصياغة سؤال، ثم عرض الاعتراضات والحجج المتعارضة، قبل الانتقال إلى محاولة بناء جواب قادر على التعامل معها.

تكمن قوة هذا التحليل في أنه يوضح أن الاستقطاب ليس مجرد زيادة في حدة الخلاف، بل تغيير في بنيته. ففي النزاع، يمكن من حيث المبدأ البحث عن تسوية أو حل أو تعديل. أما في الاستقطاب، فيصبح وجود الطرف الآخر نفسه جزءاً من المشكلة. لذلك قد لا يختفي الانقسام حتى بعد زوال موضوع النزاع الأول، لأن الهوية الجديدة التي تشكلت تحتاج إلى استمرار الخصم بوصفه مرآة معاكسة تعرف الجماعة نفسها من خلالها.

ويشير Brandsma إلى أن الاستقطاب يحتاج إلى «وقود»، ويأتي الخطاب الهوياتي في قلب هذا الوقود. فالعبارات التي تصف الجماعات بصفات ثابتة من قبيل «هم دائماً» أو «نحن وحدنا» لا تنقل رأياً فحسب، بل تؤسس حدوداً صلبة بين المعسكرات. ومع تكرار هذه اللغة، يتراجع حضور الفرد بوصفه ذاتاً مركبة، ويصبح ممثلاً لهوية جماعية جاهزة. وهنا يكتسب الرأي وظيفة جديدة: لا يعود فقط تفسيراً للواقع، بل علامة على الانتماء.

هذا التحول يرفع ما يمكن تسميته بالكلفة الهوياتية للمراجعة. فكلما ازداد تماهي الفرد مع موقفه، أصبحت مراجعته أكثر كلفة. والاعتراف بصفة جزء من حجة الخصم قد يُقرأ داخل الجماعة بوصفه ضعفاً أو تنازلاً أو خروجاً عن الصف. لذلك لا يمكن تفسير تطلب المواقف دائماً بنقص المعلومات أو ضعف القدرة على التفكير؛ فقد يفهم الشخص الحجة المعارضة جيداً لكنه يرفضها لأنه يدرك الثمن الاجتماعي للاعتراف بها.

وتفسر هذه النقطة لماذا لا تؤدي زيادة المعلومات بالضرورة إلى تقليل الاستقطاب. فالمعلومات لا تدخل إلى عقل محايد، بل إلى شبكة من الثقة والانتماء. إذا كان المصدر مصنفًا بوصفه تابعاً للمعسكر الآخر، فقد تُرفض المعلومة قبل فحصها. وإذا كان قبولها سيؤدي إلى تهديد مكانة الفرد داخل جماعته، فسيصبح الدفاع عن الموقف أكثر احتمالاً. ومن هنا تتحول أزمة الاستقطاب من أزمة معرفة فقط إلى أزمة ثقة وهوية.

وفي هذا السياق يكتسب «الوسط» في تحليل Brandsma معنى خاصاً. فهو لا يشير بالضرورة إلى موقف معتدل بين موقفين، بل إلى المساحة الاجتماعية التي ترفض الاختزال في الثنائية. كثير من



وفي هذا السياق يصبح الإصغاء فعلاً معرفياً لا مجرد صمت. فالإنصات الحقيقي يعني تعليق الرغبة في الرد فوراً، ومحاولة فهم البنية الداخلية لموقف الآخر: ما الوقائع التي يعتمد عليها؟ ما القيم التي يعطيها الأولوية؟ ما الافتراضات التي يستند إليها؟ وما الذي يعتبره دليلاً صالحاً؟ كلما كانت الإجابة عن هذه الأسئلة أوضح، أصبح النقد أدق.

لكن المجادلة الجيدة تحتاج أيضاً إلى شرط أعمق هو: قابلية الخطأ. والسؤال البسيط الذي يكشف ذلك هو: ما الذي يمكن أن يجعلني أغير رأيي؟ إذا لم يكن هناك أي شيء يمكن أن يؤدي إلى التعديل، فإن الحوار يفقد معناه المعرفي. في هذه الحالة لا يعود النقاش بحثاً، بل دفاعاً عن نتيجة مقررة مسبقاً.

وتتصل هذه الفكرة بما تطرحه Stéphanie Roza حول الشك. الشك هنا لا يعني السقوط في النسبية أو التخلي عن الحقيقة، بل الاعتراف بأن المعرفة البشرية محدودة وقابلة للمراجعة. إن القدرة على القول «قد أكون مخطئاً» لا تقلل من قيمة القناعة، بل تمنعها من التحول إلى يقين محصن. ومن دون هذه المسافة بين الشخص ورأيه، يصبح كل اعتراض هجوماً على الذات.

تكمّن القيمة المعرفية لهذا النموذج في أن الاعتراض لا يُعامل بوصفه عائقاً أمام الحقيقة، بل شرطاً لاختبارها. الفكرة التي لم تواجه نقداً قوياً لا يمكن معرفة متانتها على نحو كافٍ. ومن ثم، فإن الخصم يؤدي وظيفة إبستمية: قد يكشف ثغرة أو افتراضاً خفياً أو تناقضاً لم يكن صاحب الموقف يراه. وهكذا يتحول الاختلاف من تهديد إلى مورد معرفي.

يسمح هذا بتحديد فرق جوهري بين المجادلة التي تسعى إلى المعرفة والمجادلة التي تسعى إلى الانتصار. في الأولى، يكون الاعتراف بصحة اعتراض الخصم تقدماً، لأنه يحسن الموقف أو يدفع إلى تعديله. أما في الثانية، فإن أي اعتراف يُقرأ بوصفه خسارة. وهذا الاختلاف في الغاية يغير شكل الحجة نفسها: من يبحث عن الحقيقة يحتاج إلى فهم أفضل نسخة من موقف خصمه، بينما من يبحث عن الانتصار قد يستفيد من تشويحه أو اختزاله.

ومن هنا تظهر قيمة مبدأ الإنصاف في تمثيل موقف الآخر. فالنقد لا يكون قوياً إذا هاجم صورة ضعيفة أو كاريكاتورية من الرأي المخالف. إحدى الممارسات التي يمكن استخلاصها من روح *disputatio* هي أن يكون كل طرف قادراً على إعادة صياغة موقف خصمه بطريقة يقبلها صاحب الموقف نفسه. هذه ليست مجرد لياقة أخلاقية؛ إنها شرط لجودة التفكير، لأنك لا تستطيع القول إنك فندت حجة لم تفهمها.

ومن هنا تصبح الشفافية وتصحيح الخطأ عنصريين أساسيين في المصادقية. المؤسسة التي تدعي العصمة قد تحافظ على صورة القوة لحظة، لكنها تضعف ثقة الجمهور بها حين تنكشف أخطاؤها. أما المؤسسة التي تقر بخطأ محدد وتصححه، فتؤكد أنها خاضعة لمعيار المراجعة نفسه الذي تطلب من الآخرين احترامه. وهكذا يعود منطق *disputatio* مرة أخرى: الحقيقة لا تُحمى من الاعتراض، بل تُقوّى بالقدرة على التعامل معه.

ويتصل بذلك أيضًا التمييز بين ثلاثة مستويات للخلاف: الخلاف على البيانات نفسها، والخلاف على تفسيرها، والخلاف على المؤسسة التي أنتجتها. كثير من النقاشات تفشل لأنها تخلط بين هذه المستويات. يقدم طرف معلومة، فيرد الآخر بأن المصدر غير موثوق به، فيظن الأول أن خصمه يرفض الحقيقة، بينما يرى الثاني أنه يرفض سلطة لا يثق بها. من دون تسمية مستوى الخلاف، يستمر الحوار في الدوران.

كما يوضح الملف أن العواطف لا يمكن استبعادها من هذه العملية. فالخوف والغضب والثقة والشعور بالاحتقار أو الإهانة كلها تؤثر في استقبال الحجة. الشخص الذي يشعر أن هويته مهددة لن يستقبل الدليل بالطريقة نفسها التي يستقبله فيها شخص لا يشعر بذلك. ومن ثم فإن خفض التهديد الهوياتي لا يمثل خروجًا عن العقلانية، بل قد يكون شرطًا يسمح لها بالعمل.

هذه النقطة مهمة لأن بعض تصورات الحوار تفترض أن المشكلة تُحل بمجرد تقديم الحجج الصحيحة. لكن الحجة لا تعمل إذا كان قبولها يعني، بالنسبة إلى المتلقي، خسارة كرامته أو انتماؤه. ولذلك يحتاج الحوار الجيد إلى بيئة تسمح بالمراجعة دون إذلال. المجتمع الذي يسخر مَن يغير رأيه يدفع أفرادَه إلى البقاء في الخطأ، بينما المجتمع الذي يرى المراجعة علامة نضج يجعل التعلم أكثر احتمالًا.

وتكتسب قابلية الخطأ قيمة سياسية أيضًا. فالديمقراطية، مثل المعرفة، تقوم على إمكان المراجعة. الحكومة يمكن تغييرها، والسياسة يمكن تعديلها، والقرار يمكن نقده. وفي هذا المعنى، هناك قرابة بين المنهج المعرفي والمنطق الديمقراطي: كلاهما يرفض العصمة، وكلاهما يحتاج إلى آليات تسمح بتصحيح الخطأ.

غير أن قابلية المراجعة لا تعمل في الفراغ. فهي تحتاج إلى أرضية مشتركة حول الوقائع. وهنا يأتي الحوار الذي يضم Rozag Koenigg Origigig Finkielkraut. فالعبارة التي يبرزها الملف لدى Alain Finkielkraut، ومفادها أن الأيديولوجيا ترفض الوقائع التي تناقضها، تشير إلى لحظة يصبح فيها الموقف أقوى من الدليل. كل ما يؤيده يُقبل، وكل ما يناقضه يعاد تفسيره أو يُرفض.

لكن الملف يذهب أبعد من مجرد إدانة هذا السلوك. فهو يفتح سؤالًا حول السلطة المعرفية نفسها: من الذي يحدد ما هي الواقعة؟ وكيف نعرف أن المصدر جدير بالثقة؟ فالإنسان الحديث يعتمد في معظم معرفته على مؤسسات وسيطة: العلماء والجامعات والصحافة والخبراء والمحاكم وأجهزة الإحصاء. وبذلك تصبح الثقة جزءًا ضروريًا من المعرفة الاجتماعية.

هنا تظهر أهمية إسهام Gloria Origgi. فالثقة ليست نقيض العقل، بل شرط عملي لعمله في مجتمع معقد. لا يستطيع الفرد إعادة إجراء كل تجربة علمية، ولا التحقق بنفسه من كل خبر، ولا جمع كل البيانات. لذلك يعتمد على مؤشرات للمصادقية. غير أن هذه المؤشرات نفسها قد تصبح موضع استقطاب. ما يراه طرف مؤسسة خبيرة، يراه آخر جزءًا من منظومة منحازة.

وعندما يحدث ذلك، تتحول أزمة الحقيقة إلى أزمة في السلطة المعرفية. لا نتجادل حول صحة المعلومة فقط، بل حول من يملك الحق في إنتاجها أو اعتمادها. ولهذا لا تكفي عبارة «دعوا الوقائع تتحدث». فالوقائع لا تتحدث من تلقاء نفسها؛ يتم جمعها وتصنيفها وتقديمها داخل مؤسسات وإجراءات. وهذا لا يجعل الحقيقة نسبية، لكنه يعني أن الدفاع عنها يحتاج إلى بناء الثقة في طرق إنتاجها.



من الحوار إلى حوكمة الاختلاف: الديمقراطية بوصفها تنظيمًا للنزاع

إذا كان الاختلاف جزءًا من إنتاج المعرفة، وإذا كان الاستقطاب يحدد بتحويله إلى صراع هوياتي، فإن السؤال السياسي يصبح: كيف يمكن تنظيم الخلاف بحيث يظل قابلاً للاستمرار؟ وهنا يفتح الملف نقاشًا حول غاية الحوار وحدود الإجماع.

يحضر في الخلفية إرث يورغن هابرماس وفكرة الإجماع العقلاني، لكن مواد الملف توحى بأن جعل الاتفاق النهائي معيارًا وحيدًا لنجاح الحوار يختزل طبيعة الخلافات الاجتماعية. فالناس لا يختلفون في الوقائع فقط، بل في القيم وترتيب الأولويات وتقدير المخاطر أيضًا. وقد يتفق طرفان على ما حدث ويستمران في الاختلاف حول ما ينبغي فعله.

ومن هنا لا يكون استمرار الخلاف دليلًا تلقائيًا على فشل الحوار. فقد ينجح النقاش في إزالة سوء فهم، أو في تحديد موضع النزاع بدقة، أو في تعديل بعض الحجج، أو في جعل كل طرف يعترف بأن لدى الآخر أسبابًا معقولة حتى لو لم تكن كافية لتغيير موقفه. هذه كلها نتائج معرفية وسياسية مهمة، لأنها تجعل الاختلاف أكثر وضوحًا وأقل عدائية.

ومن ثم يمكن الانتقال من أخلاق الإجماع إلى أخلاق الاختلاف المنظم. المجتمع الديمقراطي لا يحتاج إلى أن يتبنى الجميع الرأي نفسه، بل إلى قواعد

تجعل استمرار الاختلاف ممكنًا. وهنا يمكن فهم الديمقراطية بوصفها نظامًا يحول النزاع إلى إجراءات: الانتخابات تحسم مؤقتًا دون أن تلغي الخصومة، والبرلمان ينظم المعارضة بدل أن يقضي عليها، والمحكمة تحول النزاع إلى أدلة وحقوق ومسارات للطعن.

تكتسب المؤسسات قيمتها إذن ليس لأنها تنتج الوحدة، بل لأنها تمنع الخلاف من العودة إلى صورته الخام. وهي تشبه في هذا الجانب آليات المعرفة: كما أن العلم يحتاج إلى نقد، تحتاج السلطة إلى معارضة. وكما أن النظرية التي لا تُختبر معرضة للتحويل إلى عقيدة، فإن السلطة التي لا تواجه اعتراضًا معرضة للتحويل إلى غطرسة.

لكن المؤسسات الرسمية لا تعمل وحدها. تحتاج الديمقراطية إلى ثقافة شرعية متبادلة، أي أن يعترف كل طرف بأن خصمه يظل عضوًا مشروعًا في المجال العام حتى عندما يرفض موقفه. فإذا انهارت هذه القاعدة، تتحول المنافسة إلى صراع وجودي: تصبح الخسارة نهاية لا مرحلة، ويصبح الخصم تهديدًا لا منافسًا.

ومن هنا يمكن تطوير مفهوم «حوكمة الاختلاف» بوصفه خلاصة تحليلية للمسارات التي يفتحها الملف. والمقصود به مجموعة الشروط المعرفية والأخلاقية والنفسية والمؤسسية التي تجعل التعدد قابلاً للإدارة. على المستوى المعرفي، تحتاج هذه الحوكمة إلى

يكون الهدف هو الفهم، وأحياناً يكون الهدف هو اختبار الحجج. الخلط بين الشكليات قد يؤدي إلى تحويل خبرات الناس إلى موضوع للمبارزة، أو إلى تحويل الوقائع القابلة للتحقق إلى مجرد تبادل للانطباعات.

ومن خلال هذه العناصر كلها، يمكن القول إن حوكمة الاختلاف لا تهدف إلى إنتاج مجتمع بلا نزاع، بل إلى الحفاظ على عالم مشترك يسمح للنزاع بأن يستمر دون أن يتحول إلى انفصال كامل. ولكي نختلف، يجب أن يبقى هناك شيء نختلف عليه معاً. إذا أصبح لكل جماعة واقعها ومصادرها وقواعدها الخاصة التي لا يعترف بها الآخر، فإن الحوار يفقد معناه.

العالم المشترك لا يعني الاتفاق على كل شيء. يعني بقاء مؤسسات وقواعد ومعايير تجعل كلام أحد الأطراف قابلاً للرد من الطرف الآخر فقط. وحين تختفي هذه الأرضية، يتحول الخلاف من علاقة سياسية ومعرفية إلى قطيعة.

خاتمة

تكشف القراءة المتكاملة لملف «Comment bien se disputer?» أن السؤال عن كيفية الاختلاف هو في جوهره سؤال عن شروط استمرار المجال العام. فالخلاف ليس مرضاً في ذاته، ولا الاتفاق قيمة مطلقة. يمكن للاختلاف أن يكون أداة معرفية تسمح باختبار المواقف وتصحيحها، ويمكن أن يكون في المقابل آلية لإغلاق الهويات وتعميق الاستقطاب. والفارق بين الحالتين لا يحدده مضمون الرأي وحده، بل تحدده البيئة المعرفية والنفسية والسياسية التي يجري فيها الحوار.

تُظهر العودة إلى تقليد *disputatio* أن الاعتراض ليس نقيضاً للحقيقة، بل إحدى الأدوات التي تجعلها قابلة للاختبار. ويكشف هذا التقليد أن الحجة لا تتقوى بحمايتها من النقد، بل بقدرتها على مواجهته. ومن هنا تتضح أهمية قابلية الخطأ، والشك المنهجي، والإصغاء، والإنصاف في تمثيل موقف الخصم.

وفي المقابل، يوضح تحليل Bart Brandsma أن الاستقطاب يبدأ عندما ينتقل الخلاف من القضية إلى الهوية، ويُعاد تنظيم المجال حول ثنائية «نحن/هم». في هذه الحالة لا يعود الموقف مجرد رأي، بل علامة

قواعد للتحقق والتمييز بين الوقائع والتفسيرات والقيم. وعلى المستوى الأخلاقي، تحتاج إلى الفصل بين نقد الفكرة وتجريد صاحبها من الشرعية. وعلى المستوى النفسي، تحتاج إلى تخفيض كلفة الاعتراف بالخطأ. وعلى المستوى المؤسسي، تحتاج إلى قنوات تحول الاعتراض إلى عملية منظمة.

وفي السياق المعاصر، ينبغي إضافة بعد اتصالي وتكنولوجي. فالمنصات ليست مجرد قنوات محايدة؛ إنها تحدد ما يظهر وما ينتشر. وإذا كان الخطاب الأكثر غضباً واستقطاباً هو الأكثر قدرة على جذب الانتباه، فإن مسؤولية جودة الحوار لا يمكن أن تقع على الأفراد وحدهم. ينبغي التفكير أيضاً في الحوافز التي تشكل البيئة العامة للكلام.

ويترتب على ذلك دور كبير للتعليم. فالمدرسة والجامعة لا ينبغي أن تعلمنا كيفية بناء الحجة فقط، بل كيفية تحمل الحجة المضادة. من الضروري تدريب الأفراد على تمثيل موقف الخصم بإنصاف، والتمييز بين الخلاف على الواقعة والخلاف على القيمة، والقدرة على قول «لا أعرف»، والاستعداد لتعديل الرأي. هذه ليست مهارات أكاديمية معزولة، بل مهارات مواطنة.

ومن زاوية أوسع، يمكن القول إن إحدى الفضائل الديمقراطية الأساسية هي القدرة على الخسارة. فالمواطن الذي لا يستطيع قبول خسارة نقاش أو انتخابات دون أن يعتبر النظام كله غير شرعي سيكون أكثر قابلية للاستقطاب. وكذلك الباحث الذي لا يستطيع تحمل نقد فرضيته سيحول المعرفة إلى دفاع عن الذات. ومن ثم فإن القدرة على قبول الهزيمة المؤقتة ترتبط مباشرة بالقدرة على البقاء داخل قواعد مشتركة.

كما تحتاج حوكمة الاختلاف إلى التمييز بين أنواع النزاعات. فإذا كان الخلاف على واقعة، فإن الدليل هو الأداة المناسبة. وإذا كان على قيمة، فالحجاج الأخلاقي هو المطلوب. وإذا كان على مصلحة، فقد نحتاج إلى التفاوض. وإذا كان على الاعتراف والهوية، فقد تكون إعادة بناء الثقة شرطاً سابقاً لأي حجاج. استخدام الأداة نفسها في كل الحالات يؤدي إلى نتائج ضعيفة.

وهنا يظهر الفرق بين الحوار والمناظرة. ليست كل قضية بحاجة إلى مناظرة تبحث عن طرف أقوى. أحياناً



وتقود هذه الدراسة في النهاية إلى نتيجة أساسية: المجتمع الأكثر نضجًا ليس المجتمع الذي يقل فيه الخلاف، بل المجتمع الذي يمتلك قواعد أفضل للاختلاف. قوته لا تأتي من إزالة التعدد، بل من تحويله إلى مصدر للمراجعة والتعلم. والخصم الديمقراطي ليس شخصًا يجب أن نوافقه، بل هو شخص نعرف بحقه في أن يبقى جزءًا من العالم المشترك.

والخطر الحقيقي على المجال العام ليس أن نختلف كثيرًا، بل أن نفقد القدرة على الاختلاف داخل قواعد ومؤسسات ومعايير مشتركة. ففي اللحظة التي يتحول فيها كل خلاف إلى صراع على الهوية والشرعية، يصبح المجتمع أقل قدرة على التعلم وأكثر عرضة للانقسام. أما حين يبقى الاعتراض قابلاً للسماع، والحجة قابلة للمراجعة، والخصم قابلاً للاعتراف، فإن التعدد نفسه يتحول إلى مورد من موارد الديمقراطية.

بهذا المعنى، يمكن تلخيص الرسالة الأعمق للملف في أن الحفاظ على إمكان الاختلاف هو جزء من الحفاظ على إمكان العيش المشترك. فالمجتمع الذي يعرف كيف يختلف لا يحتاج إلى إلغاء تنوعه لكي يبقى متماسكًا، ولا إلى تحويل خصومه إلى أعداء لكي يحمي هويته. إنه مجتمع قادر على قبول أن الحقيقة تحتاج إلى اختبار، وأن السلطة تحتاج إلى معارضة، وأن الهوية تصبح أكثر قوة حين لا تحتاج إلى نفي الآخرين كي تثبت ذاتها.

انتماء، وترتفع كلفة التراجع. لذلك لا يكون المزيد من المعلومات كافيًا دائمًا، لأن المشكلة قد تكون في الثقة والهوية أكثر مما هي في نقص البيانات.

وتضيف مناقشات الحقيقة والأيديولوجيا والثقة بعدًا آخر: المجال العام يحتاج إلى مؤسسات تتمتع بمصداقية كافية لكي تبقى الوقائع موضوعًا مشتركًا. فإذا انهارت الثقة في آليات إنتاج المعرفة، يصبح الخلاف حول من يملك الحق في تعريف الواقع. ومن هنا لا يمكن حماية الحقيقة بالسلطة وحدها، بل بالشفافية وقابلية التصحيح والاعتراف بالخطأ.

وعلى المستوى السياسي، يتضح أن الديمقراطية لا ينبغي أن تُفهم بوصفها آلة لإنتاج الإجماع، بل بوصفها نظامًا لتنظيم نزاعات مستمرة. الانتخابات والبرلمانات والمحاكم والمعارضة كلها مؤسسات تحول الخصومة إلى إجراءات، وتحافظ على شرعية الطرف الخاسر في العودة إلى المنافسة. وهكذا تصبح القدرة على الاختلاف جزءًا من منطق الديمقراطية نفسها.

ومن هنا تأتي قيمة مفهوم حوكمة الاختلاف. فالهدف ليس إلغاء التعدد، بل بناء شروط تجعله قابلاً للإدارة. ويتطلب ذلك قواعد معرفية للتحقق، وثقافة أخلاقية تفصل بين نقد الموقف ونزع كرامة صاحبه، وبيئة نفسية تسمح بالمراجعة دون إذلال، ومؤسسات تنظم الاعتراض، وفضاء اتصالي لا يجعل الاستقطاب أكثر أشكال الكلام ربًا وظهورًا.

انضم إلينا
JOIN US



TRENDS GROUP
مجموعة تريندز